وعلى هذا علّق دبلوماسي غربي بالقول: «قبل شهور قليلة، بدا عرفات وكأنه انتهى تماماً، ولا مستقبل له. أما الآن، فها هو، عملياً، يقرع باب اسرائيل بمقاتليه» (كوغلين، **مصدر سبق ذكره**).

○ ان عودة مقاتلي م.ت.ف. وتثبيت اقدامهم على هذا النحو في لبنان - بعدما أُخضعت المخيمات للحصار وتعرض الفلسطينيون للتهجير والذبح - يعتبران انجازاً «سوف تكون له، حتماً، مضاعفات واسعة في الشرق الاوسط بأسره» (**المصدر نفسه**).

والواقع، ان الفظائع التي ارتكبت، ولا تزال ترتكب، بحق الفلسطينيين في لبنان، خلقت ردود فعل رسمية غاضبة، في عواصم دول عدّة، بما فيها بعض دول التحالف الغربي، لا سيما ايطاليا. فقد اعربت وزارة الخارجية الايطالية، في بيان لها، عن القلق ازاء اشتداد الهجمات على المخيمات الفلسطينية في لبنان، مشيرة الى ان هذه الاحداث الدموية قد اوضحت، بقدر اكبر، الظروف المحفوفة بالاخطار التي يعيش الفلسطينيون فيها منذ نحو اربعين عاماً، من مخيم الى آخر، الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي، كله، ضرورة التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط (ميشيل داجاتا، «ايطاليا تحث اوروبا الغربية على اتخاذ مبادرة في الشرق الاوسط» (**الاهرام** ، القاهرة، ١٤/١٢/١٩٨٦).

وفي الوقت عينه، قدّم فريق من النواب الايطاليين في مجلس النواب استجواباً الى الحكومة لمعرفة موقفها ازاء الاحداث الاخيرة التي وقعت، ولا تزال تقع، في لبنان والاراضي المحتلة، «وتشهد، مرة أخرى، على ان الفلسطينيين هدف لاسلحة التشكيلات العسكرية المختلفة، من شيعية وسورية واسرائيلية، التي وان اختلفت فيما بينها، الا انها تتفق على ارتكاب أفظع مذبحة فلسطينية جديدة» (**المصدر نفسه**).

أما على الصعيد الاعلامي، فقد لاحظ المراقبون السياسيون ان المعارك التي تدور حول المخيمات «اتخذت ميّزات قتل جماعي. ولكن المأساة لا تقتصر على لبنان وحده، فالسكان في الضفة الغربية المحتلة يتعرضون، كذلك، لأشد اعمال القمع، الأمر الذي يدل، بوضوح، على فشل السياسة الاسرائيلية التي توهمت ان تؤمن حدوداً آمنة من خلال القضاء على الاماني الفلسطينية التاريخية المشروعة» (**المصدر نفسه**).

والاهتمام الايطالي بالمأساة الفلسطينية، وبما يحدث في الشرق الاوسط، بلغ محفلاً أعلى في السلطة التنفيذية، وذلك في التصريحات التي القاها رئيس الوزراء الايطالي، بتينو كراكسي، في أعقاب اجتماع رؤساء الدول والحكومات الاوروبية الاثنتي عشرة، الذي عقد في العاصمة البريطانية، لندن، في النصف الأول من كانون الأول (ديسمبر) الماضي. فقد دان كراكسي «بصورة قاطعة، وواضحة، المظاهر البغيضة لأعمال القمع الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، بلهجة شديدة، لم يسبق ان صدر [مثلها] عن اي زعيم غربي». وقال انه «ما من دولة ديمقراطية في هذا القرن قد احتفظت بأراض أجنبية محتلة لمدة عشرين عاماً، بعد انتهاء حرب ما». وفي رأي كراكسي ان اوروبا كان يمكن ان تقوم بدور مؤثر للغاية في عملية السلام في الشرق الاوسط ان هي أرادت ذلك؛ ولكن هذه الارادة لم تكن واضحة ولا مقنعة (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان هناك عدداً من دول المجموعة الاوروبية يشاطر ايطاليا في هذا التقويم للدور الاوروبي. لكن هذه الدول تعزو ذلك الى اسباب كانت خارجة على ارادتها وتلقي تبعاته على كاهل بريطانيا بحكم ترؤسها للمجموعة الاوروبية طوال شهور ستة انتهت بانتهاء العام ١٩٨٦. وفي هذا الصدد، ذكرت مصادر دبلوماسية غربية، في لندن، ان انتهاء فترة رئاسة بريطانيا وتسليمها الى بلجيكا سوف تكون له «نتائج ايجابية» في ما يتعلق بجهود التسوية في الشرق الاوسط. وعلقت هذه المصادر بقولها ان فترة رئاسة بريطانيا لمجموعة السوق «كانت فترة قلقة وحرجة للعلاقات العربية، والتي انتهت بقطيعة بين بريطانيا وسوريا». واضافت: «الا ان الدول الاوروبية قد تعاملت مع الموقف البريطاني بحذر شديد، كما انها لم تتقبله بسهولة، وذلك تحسباً من الانعكاسات الخطيرة في المستقبل، وما يترتب عليها من تعطيل لدور أوروبا في المنطقة وتحجيم علاقاتها العربية ايضاً» (**الشرق الاوسط** ، لندن، ٣١/١٢/١٩٨٦). ويتوقع السياسيون والدبلوماسيون الاوروبيون ان تشهد دول المجموعة، في ظل الرئاسة البلجيكية، سلسلة مبادرات لحل أزمة الشرق الاوسط (**القبس** ، الكويت، ٢٩/١٢/١٩٨٦)، عمادها انتهاج